المحاضرة الرابعة:

المطلب الثالث: المجتمع الدولي خلال العصر الحديث

يبدأ العصر الحديث حسب المؤرخين من سقوط القسطنطنية عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية سنة 1953، وهي فترة بدأت تظهر فيها الدولة القومية في أوربا، خاصة بعد صدور كتابات مفكري نظرية العقد الاجتماعي على يد (هوبز)، وقيام الثورة الفرنسية، ويمكن التمييز فيه بين مرحلتين حيث تبدأ المرحلة الأولى من 1453 والى غاية 1815، أما المرحلة الثانية فتمتد من 1815 والى غاية 1914.

أولا-المجتمع الدولي بين 1453-1815:

تمتد هذه المرحلة بين حدثين هامين هما سقوط الإمبراطورية الرومانية الشرقية، وانعقاد مؤتمر فيينا عام 1815، وعرفت هذه المرحلة ميلاد تنظيم دولي حقيقي في قارة أوروبا بظهور مفهوم الدولة الحديثة وسيادة التوازن الدولي، ويمكن تلخيص العوامل المساعدة في نشوء المجتمع الدولي الأوروبي في:

1-النهضة الفكرية والعلمية: نتيجة للتطورات في العلاقات الدولية انبعثت حركة علمية وفكرية واسعة،

ساهمت في إثراء الكثير من مبادئ وأحكام القانون الدولي، وهذا من خلال مؤلفات الفقهاء الأوائل الذين بذلوا غاية جهدهم لوضع تنظيم دولي يحكم العلاقات الدولية، ويمكن تقسيم الآراء الفقهية لتلك الفترة إلى ثلاثة مدارس[1].

فقد ظهرت **مدرسة القانون الطبيعي** التي تعتبر بأن قواعد العدالة والإنصاف هي التي تحكم العلاقات بين الدول، وأن هذه القواعد يهتدي إليها العقل البشري، ومن الفقهاء الذي ينتمون إلى هذه المدرسة الفقهية "**بوفندروف**" الألماني.

كما ظهرت **مدرسة القانون الوضعي** التي تعتبر بأن القانون الدولي كآي قانون آخر مصدره إرادة المرتبطين به، فالقانون الدولي ينشأ بإرادة الذين يلتزمون به، ويضعون قواعده ويتفقون على تطبيقه والالتزام به بما يعقدونه من معاهدات وما يستقر بينهم من أعراف، ومن أنصار هذه المدرسة "**جنتليس**" و "**موسر**".

وظهرت **المدرسة التوفيقية** التي حاولت التوفيق بين المدرستين السابقتين، وهي ترى أن قواعد القانون الدولي هي مزيج من قواعد القانون الطبيعي الذي يعتبر مستقلا عن إرادة الإنسان، حيث يكشفه العقل البشري، وقواعد القانون الوضعي الذي ينشأ بإرادة الأفراد والدول، ومن رواد هذه المدرسة الهولندي "**هوغو جروسيوس دي غروت**"(1583-1645) الملقب بأبي القانون الدولي[2]، حيث كان لكتاباته أثر هام في تطور القانون الدولي ومن أهم مؤلفاته:" **كتاب البحر الحر**".[3]

---

[1] عمر صدوق، **قانون المجتمع العالمي المعاصر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2003، ص 24.

[2] محمد نصر محمد، المرجع السابق، ص ص 62، 63.

[3] إيناس محمد البهجي، يوسف المصري، **القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية**، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، 2013، ص 40.

وعليه فقد ساهم المفكرون إلى جانب الجامعات التي أنشأت في أوروبا في القرنين 13،14 في تطوير جميع فروع المعارف والعلوم، من بينها العلوم القانونية، وزادت هذه الحركة العلمية بعد سقوط القسطنطينية ثم الأندلس، وهجرة علمائها إلى أوروبا[1].

2- التغيرات الاقتصادية والاكتشافات الجغرافية الكبرى: لقد قامت على أنقاض النظام الإقطاعي في أوربا الرأسمالية التجارية والتي إقترنت بها العديد من الاكتشافات الجغرافية، والى انتقال السيادة البحرية من المسلمين إلى الأوربيين، كما مهدت الاكتشافات الى توسيع العلاقات الدولية السياسية والتجارية، ونجم عن ذلك تطور قواعد القانون الدولي التقليدي[2].

فقد أفضت تلك الحركية الكبيرة إلى احتدام المنافسة بين الدول الأوربية للحصول على المستعمرات، خاصة بين القوتين البحريتين اسبانيا والبرتغال، مما دفع البابا إلى إصدار عدد من المراسيم البابوية، بهدف تقسيم المناطق المكتشفة بين هاتين الدولتين.

غير أن هذا الخلاف استمر بين الدولتين، ليتم اللجوء إلى إبرام معاهدات بينهما قصد الاتفاق على تقاسم المناطق التي تم اكتشافها، ومن ثم الاعتراف بتبعيتها، وكذلك الاتفاق على تقسيم المناطق التي لم يتم اكتشافها بعد.

ومثال ذلك المعاهدة التي وقعتها اسبانيا مع البرتغال عام 1494، والتي كانت تعطي الحق للبرتغال باحتلال الموانئ الإفريقية على المحيط الأطلسي مقابل اعتراف البرتغال لإسبانيا بحقها في احتلال الموانئ الإفريقية الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط.[3]

وأكثر من ذلك أثارت هذه الاكتشافات مسائل دولية جديدة لم تكن محل بحث من قبل وفي مقدمتها، حرية الملاحة زمن الحرب والسلم، مبدأ التعويض عن الأضرار في البحار أو اليابسة، وتطور قانون البحار، وكذلك قواعد اكتساب السيادة الإقليمية...، وغيرها من الموضوعات الهامة التي دفعت الباحثين إلى تناولها بالدراسة، مما كان له عظيم الأثر في توجيه القانون الدولي في هذا الشأن[4].

3- حركة الإصلاح الديني ومعاهدة وستفاليا 1648:

كانت حركة الإصلاح الديني في أوربا مدعاة إلى انقسام الدول إلى فرقتين: فرقة توالي الكنيسة المسيحية، وتدافع عن بقاء الدول في وحدة تحت لواء الكنيسة الكاثوليكية، وفرقة أخرى من الدول مناصرة للمذهب البروتستانتي- خاصة في المقاطعات الجرمانية- تدعو إلى الحرية الدينية، والاستقلال عن نفوذ الكنيسة، واشتبك الفريقان في حرب طويلة عرفت بحرب الثلاثين سنة (1618-1648) والتي اشتركت فيها الغالبية العظمى من الدول الأوربية.[5]

حيث انتهت هذه الحرب بإبرام **معاهدة وستفاليا** في 1648/10/04، و أهم ما حققته من مبادئ في القانون الدولي، ما يلي[6]:

---

[1] راجع: تونسي بن عامر، المرجع السابق، ص39، أحمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 37.

[2] مبروك غضبان، المرجع السابق، ص 48.

[3] نفس المرجع،ص 49.

[4] محمد عزيز شكري،**مدخل إلى القانون الدولي العام**، سوريا: منشورات جامعة دمشق، 1998، ص 39.

[5] علي علي منصور، المرجع السابق، ص ص 49، 50.

[6] إيناس محمد البهجي، المرجع السابق، ص ص 39، 40.

- إنها قضت على نفوذ البابا في رئاسته على الدول، فقضت بذلك على فكرة وجود رئيس أعلى يسيطر على الدول الأوربية.
- أقرت مبدأ المساواة بين الدول المسيحية جميعها سواء الكاثوليكية منها أو البروتستانتية، والملكية منها أو الإقطاعية-دون الدول الإسلامية-وذلك باجتماعها جميعا في مؤتمر عام لم يدع إليه البابا بل دعا إليه داعي المصلحة المشتركة بين الدول.
- أحلت نظام السفارات الدائمة محل السفارات المؤقتة، مما أدى إلى دوام اتصال الدول بعضها ببعض، فحال دون سوء التفاهم الذي كان ينشأ بينها لأتفه الحوادث.
- أنشأت المعاهدة فكرة التوازن الدولي في أوربا، كوسيلة أساسية من وسائل حفظ السلام، ومفادها: أن تتكاتف الدول على الحيلولة دون توسع أي دولة على حساب دولة أخرى، فقررت استقلال كثير من الدول التي التهمتها من قبل الإمبراطورية الجرمانية.
- الاتجاه نحو تدوين القواعد القانونية الدولية التي اتفقت الدول عليها في تنظيم علاقاتها المتبادلة، فقد قامت الدول بتسجيل هذه القواعد في معاهدات الصلح التالية، مما أدى إلى تدعيم القانون الدولي وثبوتها بين الدول.

و هكذا نلاحظ أن معاهدة **"وستفاليا"** وضعت أوربا على أبواب عهد جديد، يتسم باحترام كل دولة ومعاملتها على قدم المساواة مع الدول الأخرى، وكذلك الدخول في علاقات دبلوماسية عن طريق السفارات بين الدول، وتكريس مبدأ التوازن الأوروبي، الذي استمر إلى غاية 1815م، وإبرام معاهدة **"فيينا"**.

4-الثورتان الأمريكية والفرنسية: سجل التاريخ الحديث ثورتين كبيريتين، هما الثورة الأمريكية سنة 1776 والثورة الفرنسية سنة 1789، حيث سمحت الثورة الأمريكية بإخراج المجتمع الدولي من أوروبيته إلى العالمية، وأسقطت الثورة الفرنسية النظام القديم، والسائد في معظم الأقاليم الأوروبية، وسمحت بميلاد الدولة الوطنية ذات نظام جمهوري، بالرغم من محاولة إسقاطه والحيلولة دون انتشاره لباقي الدول الأوروبية.

أ-الثورة الأمريكية: استهدفت الثورة الأمريكية في بادئ الآمر التخلص من بعض الأعباء التي فرضتها انكلترا على سكان المستعمرات في مجال الملاحة والتجارة والضرائب، وغير ذلك من الأعباء التي رفضها المستوطنون انطلاقا من مبدأ عدم دفع الضرائب بدون تمثيل نيابي، ليتطور الأمر إلى ثورة ضد التاج البريطاني، انتهت بانتصار الثوار الأمريكان[1].

تبعا لهذه الظروف التي أعقبت انتصار بوسطن، بدأ التفكير بشكل فردي لا جماعي في إعلان الاستقلال عن انكلترا، وكانت المستعمرة صاحبة المبادرة بإعلان الاستقلال هي فرجينيا إذ أعلن **"ريتشار هنرلي"** أحد نواب فرجينيا صيغة الانفصال عن بريطانيا في 7 جوان 1776[2]، وجاءت الخطوة الجماعية بعقد مؤتمر قاري في مدينة **"فيلادلفيا"** في جويلية 1776،

---

[1] محمد حسين العليان،**الثورة الأمريكية وحرب الاستقلال:دراسة لأهم دوافعها ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1774-1783**، جامعة سمراء، 2012، ص 155، متوفر على الرابط التالي:
https://www.researchgate.net/publication/339376653

[2] نفس المرجع، 158.

إذ أعلن عن صيغة إعلان الاستقلال في 4 جويلية 1776،[1]إلا أن الجنوب تمرد على الشمال وطالب بنظام كونفدرالي، وهو ما أدى إلى نشوب حرب أهلية بين الشمال والجنوب، دامت 4 سنوات عادت فيها الكلمة للشماليين، وتشكلت من جديد الولايات المتحدة الأمريكية في1886[2]، وأصبحت عضوا فاعلا في المجتمع الدولي، وحددت سياستها تجاه الدول الأوروبية في إعلان رئيسها "مونرو" سنة1823م والتي تتلخص في[3]:

- القارة الأمريكية تتمتع بدرجة الحرية والاستقلال، لايصح معها احتلال أي جزء من أراضيها من قبل الدول الأوروبية.
- كل محاولة من الدول الأوروبية لفرض نظامها على أجزاء القارة الأمريكية يعتبرا خطرا على أمن و سلامة(و م أ).
- عدم تدخل(و م أ) في شؤون الدول الأوروبية، ولا شأن لها في الحروب التي تقع بينها، إلا في حالة الدفاع عن النفس.

ب-الثورة الفرنسية: اندلعت الثورة الفرنسية كرد فعل على الاستبداد السياسي، الذي ميز السنوات السابقة عن الثورة، و قد عملت هذه الثورة على إقرار العديد من المبادئ أبرزها[4]:

- الاعتراف بالحريات الأساسية والحقوق العامة التي يتمتع بها الإنسان، كفرد من أفراد المجتمع.
- التأكيد على أن السيادة ملك للشعب والأمة، يمارسها عن طريق النواب.
- الإقرار بمبدأ حق تقرير المصير،حتى تتمكن الشعوب من تكوين دولة على هذا الأساس.
- أعلنت الثورة الفرنسية أن الحروب غير الدفاعية تعتبر حروبا عدوانية، مهما كان سببها وأهدافها، وعدم مشروعية تدخل دولة في شؤون دولة أخرى، و مبدأ السيادة الإقليمية.

و جاء إعلان حقوق الإنسان والمواطن ليثبت هذه المبادئ، والأفكار عام 1789م، والذي يعتبر مقدمة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948م، كما نص عليها الدستور الفرنسي الصادر عام 1793م، كما أن الأفكار الثورية المتمثلة في المساواة، والحرية الاقتصادية، والتمثيل الحكومي والسيادة الشعبية ساهمت في تحويل النظام الدولي فيما بعد، حيث أصبحت العلاقات الدولية علاقات صراع بين الفكر الليبرالي، والفكر المحافظ، وبين الثورية وعدم الثورية.

ثانيا-المجتمع الدولي بين (1815-1914)

تميزت هذه المرحلة بتحرر القانون الدولي من الطابع الأوربي في مطلع القرن التاسع عشر ، عندما اتسع نطاق المجتمع الدولي ليشمل إلى جانب دول أوربا المسيحية بعض الدول الأمريكية التي حصلت على استقلالها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] غصبان ميروك، المرجع السابق، ص59.
[2] عثمان بقنيش، المرجع السابق، ص22.
[3] عبد الحليم مرزوقي، المرجع السابق، ص 23.
[4] مبروك غضبان، المرجع السابق،ص ص60،59،

ومع ذلك لم يتحرر القانون الدولي من الصبغة المسيحية إلا في حدود منتصف القرن التاسع عشر، عندما انضمت لميدان العلاقات الدولية لأول مرة دول غير مسيحية كالدولة العثمانية والصين واليابان.

كما تميزت كذلك هذه المرحلة بعقد المؤتمرات الدولية في قارة أوروبا، واللجوء المتكرر لاستعمال المعاهدات كوسيلة لحل الكثير من القضايا الدولية.

1- مؤتمر فينا لسنة 1815: لقد دعى مؤتمر فينا سنة 1815 للاجتماع لإرساء الأسس الدبلوماسية لنظام أوربي جديد وسط الأنقاظ التي خلفتها حروب نابليون، وتصور قادة أوربا هذا المؤتمر بداية لسلسلة من المشاورات المنتظمة بين الدول الكبرى يمكن استخدامها كاجتماعات تنفيذية للمجتمع الأوربي[1].

كما أن مؤتمر **"فيينا"** كان يهدف إلى إعادة النظر في التوازن الدولي الأوروبي[2]، الذي انهار بسبب الحروب النابوليونية، على أساس أن الاستقرار الاجتماعي يتوقف على السلم والنظام الدولي، اللذين يعتمدان بدورهما على نظام توازن القوى، وأن فكرة التوازن الدولي أضحت بعد الحرب النابوليونية وفي مفهوم الدول الحليفة ضد فرنسا تعني إرجاع الأسر المالكة إلى عروشها، وتقسيم أوروبا بشكل يتلاءم ورغبات الدول الكبرى، ويحافظ على توازن القوى، ويحفظ السلام عن طريق المحافظة على الأوضاع القائمة[3].

وقد أقر مؤتمر فينا بعض القواعد المهمة في القانون الدولي، نلخصها في الآتي:[4]

- إنشاء بعض الدول الأوربية الجديدة، وذلك عن طريق الاتحاد أو الالتحاق والضم أو عن طريق التقسيم.
- وضع ترتيب للمبعوثين الدبلوماسيين فالسفراء أولا، يتلوهم الوزراء، ثم القائمون بالأعمال..، وكانت هذه الخطوة لازمة بعد ما تقرر في معاهدة وستفاليا من الأخذ بنظام التمثيل السياسي الدائم.
- إقرار نظام الحياد الدائم في المجتمع الدولي
- جعل الملاحة حرة في الأنهار الدولية.
- تحريم الاتجار بالرقيق وكان منتشرا في إفريقيا الوسطى والجنوبية حينها.

ونافلة القول، كشفت المؤتمرات الرئيسة الأربعة التي عقدت فيما بين 1815، 1822 عن خلافات في السياسة والأهداف بين الدول الكبرى جعلت من المستحيل عليها التعاون في إدارة مشروع منظم لحكم أوربا، إذ كان هم كل أعضائه إعادة التوازن الدولي في أوربا على أساس إرجاع الأنظمة الملكية إلى عروشها[5]. وتقسيم الأراضي الأوربية وفقا لرغبات الدول الكبرى ومآربها السياسية، دون اعتداد في تكوين الدول بميول الشعوب وعواطفها.

---

[1] صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص18.

[2] محمد نصر محمد، المرجع السابق، ص 63.

[3] عبد الحليم مرزوقي، المرجع السابق، ص ص 24، 25.

[4] علي علي منصور، المرجع السابق،ص 51.

[5] جمال فورار العيدي، محاضرات في مقياس المجتمع الدولي،الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس، 2016-2017، ص ص 47، 48.

على أن ذلك لم يكن يعني أن مؤتمر فينا كان فاشلا مطلقا، فلقد كان ذلك المؤتمر بداية لسياسة الدبلوماسية بالمؤتمرات، حيث كان الأصل في إدارة شؤون العلاقات الدولية (المشاورات الثنائية بصفة رئيسة)، وكانت الاجتماعات الواسعة للمشرفين على العلاقات الخارجية فكرة نظرية، لا تجد سبيلها إلى الواقع قبل مؤتمر **فينا**.[1]

2- مبدأ القوميات: اشتد التيار القومي في أوربا بداية القرن التاسع عشر ولم تستطيع المبادئ والقواعد التي وضعها مؤتمر فينا لسنة 1815 من الوقوف في وجه المد القومي، الذي اجتاح أوربا، فقد ثار الشعب الفرنسي مرة ثانية وخلع الملك شارل العاشر سنة 1848 وأعلنت الجمهورية فيها، كما انفصلت بلجيكا عن هولندا، وأعلنت استقلالها سنة 1831، كما انفصلت اليونان عن تركيا سنة 1832، كما توحدت كل من ايطاليا وألمانيا، وتخلصت دول البلقان من السيطرة التركية، وحصلت كل من رومانيا والصرب وبلغاريا على استقلالهما سنة 1878[2].

وكان من شأن هذه الحركة القومية التي عمت أوربا أن نادى فريق من فقهاء القانون الدولي وعلى رأسهم الفقيه الايطالي **"مانشيني"** باعتبار الفكرة القومية أساسا للقانون الدولي، بحيث يجب الاعتراف لكل جماعة تنتمي إلى عنصر مشترك وتنظمها روابط ثقافية ولغوية وأدبية مشتركة بصفة الدولة.[3]

لذلك أصبح للشعوب في أوربا رأيها المسموع لما قويت حركة القومية، فاستقر في محيط القانون الدولي العام الأوربي كثير من المبادئ، نذكر منها:[4]

- حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي اختيار نظام الحكم الداخلي فيها.
- حق المساواة بين الدول صغيرها وكبيرها من الوجهة النظرية.
- حرية الملاحة في البحار وفي الأنهار الدولية.
- عدم جواز تدخل الدول الكبرى في شؤون الدول الأخرى الداخلية إلا في حدود ضيقة.

3- مؤتمر لاهاي سنة 1907: تجددت الرغبة بين الدول في محاولة تجنب الحروب، فانعقد مؤتمر لاهاي سنة 1907م وكان امتدادا لمؤتمر لاهاي الأول، حيث دعا قيصر روسيا دول أوربا وأمريكا وآسيا لعقده بغية بحث فكرة نزع السلاح وغير ذلك مما يؤدي إلى السلام، فانعقد في لاهاي سنة 1899م،[5] واشتركت فيه ست وعشرون دولة وانتهى إلى قواعد دولية في[6]:

- حسم المنازعات بالطرق الودية.
- اعتماد قواعد الحرب البرية والبحرية.
- إنشاء محكمة تحكيم دولية.

وقبل أن ينقضي المؤتمر أبديت الرغبة في عقد مؤتمر ثان في لاهاي بهولندا، لبحث بقية المسائل، فانعقد في سنة 1907م، وحضره ممثلو أربع وأربعين دولة، وأفسح المجال أمام الدول غير الأوربية لتلعب دورا على الساحة الدولية، على نحو أثار استياء ممثلي الدول الكبرى، فإذا

---

[1] صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص18.
[2] مريم عمارة ونسرين شريفي، المرجع السابق، ص 22.
[3] محمد نصر محمد، المرجع السابق، ص ص 62،
[4] علي علي منصور، المرجع السابق، ص 59
[5] محمد نصر محمد، المرجع السابق، ص 65،
[6] صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص19.

كان عصر المؤتمر الأوربي، يعتبر بداية العصر الذهبي لصدارة الدول الكبرى، فإن مؤتمرات لاهاي تعتبر بداية عهد الدول الصغرى في المؤتمرات الدولية والمنظمات العالمية، الأمر الذي يعد بلا شك من مزايا مؤتمرات لاهاي[1].

هذا ووقعت في المؤتمر الثاني ثلاث عشر اتفاقية منها ما أقره المؤتمر الأول ومنها ما هو خاص[2]:

- بند الأعمال العدائية.
- بحقوق وواجبات الدول المحايدة في الحرب البرية.
-مراكب الأعداء عند بداية الحرب البرية.

ومع ذلك لم يستطيع هذان المؤتمران منع وقوع الحرب العالمية الأولى سنة 1914 والتي كانت كارثة بالنسبة للإنسانية والقانون الدولي.

المطلب الرابع: المجتمع الدولي خلال العصر المعاصر

أخذ المجتمع الدولي في هذه الفترة بعد الحرب العالمية الأولى تطورا ملحوظا، حيث بدأ التنظيم الدولي في الظهور، انطلاقا من عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة، وظهور الكثير من المنظمات الدولية في مجالات مختلفة، وبدأ العالم يتجه بوضوح نحو التنظيم الدولي للمجتمع الدولي من خلال اتساع دائرة الاتفاقيات الدولية الشارعة[3]، وكذلك اتساع دائرة المعاهدات المنشئة للمنظمات الدولية، التي تشكل سمة العصر الحالي في مجال التنظيم الدولي.

وسنبحث أوضاع المجتمع الدولي في هذه الجزئية، من خلال مرحلتين:

أولا-المجتمع الدولي في الفترة ما بين 1914-1990:

حدثت في هذه الفترة تطورات كبيرة على صعيد العلاقات الدولية سواء على المجال السياسي أو القانوني أو الاجتماعي أو التكنولوجي أثرت في تطور المجتمع الدولي ومنه قواعد القانون الدولي، ويمكن ذكر بعضها، فيما يلي:

- تبلور فكرة التنظيم الدولي من خلال تسجيل عدة معاهدات واتفاقيات، هدفها إرساء وتطوير التعاون الدولي.
- ظهور شركات متعددة الجنسيات.
- ظهور عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، لحفظ السلم، وتنظيم العلاقات الدولية.
- ظهور هيئة الأمم المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، في محاولة جديدة لحفظ السلم الدولي، وتنظيم جديد للعلاقات الدولية في شكل جديد مختلف عن أسلوب عصبة الأمم.
- بروز دول جديدة بفعل خسائر النظام الاستعماري بفعل حركات التحرر، وتكتل الدول الحديثة الاستقلال للدفاع عن مصالحها، مع اتخاذ موقف عدم الانحياز في ظل الحرب الباردة، والتي سيطرت على الاستقطابات الدولية.
- بروز ظاهرة الوعي القومي في أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وظهور عوامل التفكك في هذا الاتحاد.

---

[1] نفس المرجع، ص 20.

[2] إيناس محمد البهجي، يوسف المصري، المرجع السابق، ص 42.

[3] *Patrick DAILLIER, Mathias FORTEAU, Alain PELLET, Op.Cit., pp. 136-137.*

- عودة بعض الدول للاتحاد كالألمانيتين واليمنيتين.

إن كل هذه المتغيرات وغيرها كثير أثرت في تطور المجتمع الدولي، ولا يمكن أن تكون واحدة قد أدت هذا الدور لوحدها، أو شمل تأثيرها كل العالم، وإنما كل منها أثر في جانب، وبفضلها أصبح للمجتمع الدولي عدة خصائص، نذكر منها:

1- المجتمع الدولي مجتمع عالمي شامل: حيث لا يعتبر محصورا في إقليم معين كما كان الحال مع المجتمع الدولي الأوربي سابقا، فهو يشمل دولا وحضارات مختلفة وثقافات متنوعة ومن قارات مختلفة أسيوية، إفريقية، إسلامية، أوربية وأمريكية.[1]

ومن نتائج عالمية المجتمع الدولي أن أصبحت كل الدول تساهم في وضع قواعد القانون الدولي العام، وسعت الدول الصغرى في توحيد جهودها من أجل الدفاع عن مصالحها المشتركة في مواجهة الدول الكبرى.

2- المجتمع الدولي مجتمع منظم: يعتبر المجتمع الدولي المعاصر مجتمعا منظما لأنه أصبح محكوم بنظام قانوني مشكل من مجموعة قواعد تسري على أشخاصه لتنظيم العلاقات فيما بينها، وما يؤكد ذلك أن العلاقات الدولية باتت تحكمها المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تدعيم وتطوير التعاون فيما بين الدول[2].

إن التنظيم الدولي في تطور مستمر، وذلك تماشيا مع احتياجات المجتمع الدولي نفسه، ومن مظاهر هذا التنظيم ظهور كيانات أخرى لا يقل تأثيرها في مجال العلاقات الدولية عن تأثير الدول، لتصبح شخصا جديدا من أشخاص المجتمع الدولي، نذكر منها: المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات[3]

3- المجتمع الدولي مجتمع مقسم: يتميز المجتمع الدولي في الفترة مابين 1914-1990 بكونه متجمع مجزأ ومقسم، حيث ظهر المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي (سابقا) بعد نجاح الثورة البولشفية في روسيا سنة 1917، فأصبح بذلك المجتمع الدولي مقسم إلى تكتلات سياسية واقتصادية واضحي العالم مكون من ثلاث فئات من الدول (دول رأسمالية، دول إشتراكية، دول العالم الثالث) [4].

بيد أنه واقعيا هناك معسكران الغربي والشرقي وما لازمهما من حرب باردة، بينما انتهجت دول العالم الثالث فقد انتهجت سياسة عدم الانحياز المنبثقة عن مؤتمر باندونغ سنة 1955، والذي وضع عشرة مبادئ تشكل محتوى التعايش السلمي بين الدول، من أهمها احترام حقوق الإنسان، سيادة الدول، عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، وتسوية كل النزاعات بالطرق السلمية[5].

4-اتساع مجال العلاقات الدولية: أدت المتغيرات الجديدة التي عرفها المجتمع الدولي المعاصر في اتساع دائرة المواضيع التي أصبح يهتم بها القانون الدولي، فلم يعد القانون الدولي منصبا على المجالات السياسية (الأمن والسلم الدوليين) فحسب، وإنما امتد ليشمل موضوعات كانت

---

[1] أحمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 48.

[2] تونسي بن عامر، المرجع السابق، ص 49.

[3] عبد القادر حوبة، المرجع السابق، ص 22.

[4] تونسي بن عامر، المرجع السابق، ص 52.

[5] مريم عمارة ونسرين شريفي، المرجع السابق، ص 24.

تعتبر من صميم الشؤون الداخلية للدول؛ كالاستثمارات الأجنبية ونشاط الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك مجالات حقوق الإنسان، وحماية الأجانب، ومنع إبادة الجنس البشري، ومناهضة التمييز العنصري، وتنظيم شؤون العمل[1].

ثانيا-المجتمع الدولي بعد عام 1990 – النظام الدولي الجديد-

تبدأ هذه المرحلة من نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن، ويطلق عليها النظام الدولي الجديد وأخيرا العولمة، وتعود بدايات شيوع هذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية، حيث بدأت الدعاية الأميركية بالترويج لهذا المفهوم رغم وجود محاولات سابقة في هذا المجال.

1-الخلفية التاريخية للنظام الدولي الجديد:

على الرغم من شيوع استخدام مفهوم **"النظام الدولي الجديد "** خلال حرب الخليج الثانية وفي أعقابها، إلا أن هذا لا يعني أن المفهوم جديد تماما أو نتاج مباشر لهذه الحرب، بل الجديد في الأمر كان الاستخدام الأمريكي لهذا المفهوم وتحديد دلالاته وصياغة معانيه، ومرد ذلك أنه يمكن تتبع جذور هذا المفهوم منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي على الأقل[2]، حين بدأت حركة دول عدم الانحياز تطالب بقيام نظام اقتصادي عالمي جديد، يحقق قدرا من العدالة في توزيع الموارد والثروات بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب المتخلف، ويحد من استغلال ثروات دول الجنوب لحساب الشمال، ويسمح بتوظيف موارد هذه الدول من أجل تنميتها وتدعيم قدراتها في الاعتماد الفردي والجماعي على الذات.[3]

وبعد ذلك بدأت بلدان الجنوب تطرح مطلب إقامة **"نظام دولي جديد"** يحد من ظاهرة احتكار الدول الغربية لمصادر المعلومات ولوسائل الاتصال، ويحقق درجة أكبر من الديمقراطية والتوازن وتدفق المعلومات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.[4]

وقد تزايد استخدام مفهوم **"النظام الدولي الجديد"** منذ أن تولى **"غورباتشوف"** السلطة في الاتحاد السوفياتي (السابق) في عام 1985، وتبنيه **للبيريسترويكا** (إعادة البناء) و**الجلاسنوست** (المصارحة والمكاشفة)، وقد استندت **البيريسترويكا** إلى رؤية معينة للنظام الدولي والعلاقات الدولية مفادها: المطالبة بإقامة تأسيس نظام دولي جديد يقوم على القيم الإنسانية العالمية وليس على المواجهات والصراعات الإيديولوجية، وإعطاء الأولويات للتحديات المشتركة التي تواجه البشرية مثل مشكلات البيئة والتلوث وغيرها، وتدعيم مجالات الحوار والتعاون والاعتماد المتبادل بين الدول والمنظمات الدولية، وذلك لبناء مجتمع دولي أفضل، وتجنب استخدام القوة لفض النزاعات بين الدول، وإحلال مبدأ توازن المصالح محل توازن القوى، ووقف سباق التسلح على المستوى العالمي، واحترام حق كل شعب في اختيار الطريق الذي يلائمه[5].

---

[1] مبروك غضبان، المرجع السابق،ص 93.

[2] علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، بغداد: دار الرواد، ط1، 2010، ص 131،

[3] هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 239.

[4] نفس المرجع، ص 265.

[5] علي عودة العقابي، المرجع الساق، ص ص 97-99.

فالجديد الذي حدث مع بداية أزمة الخليج الثانية، هو تبني الولايات المتحدة الأمريكية للمفهوم وإعطائه معان ودلالات تتضمن قيما ومبادئ سامية من ناحية، وشيوعه على نطاق واسع من ناحية ثانية، وهكذا بعد أن كانت دول الجنوب هي التي تطالب بنظام دولي جديد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تسعى لإرساء أسس هذا النظام وقواعده،[1]وقد حددها الرئيس الأمريكي السابق "بوش" في خطاب ألقاه في قاعدة **"مونتغمري الجوية"** في ألاباما في 13-04-1992م، حيث جاء في هذا الخطاب:"أن النظام الدولي الجديد لا يعني تنازلا عن سيادتنا الوطنية أو تخلينا عن مصالحنا، إنه ينم عن مسؤولية أملتها علينا نجاحاتنا، وهو يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى، من أجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار والازدهار، وفوق كل شيئ تحقيق السلام، إنه ينبع من التطلع إلى عالم يقوم على التزام مشترك بين الأمم كبراها وصغراها، بمجموعة من المبادئ التي يجب أن تستند عليها علاقاتنا ومنها: التسوية السلمية للمنازعات، والتضامن في وجه العدوان، وتخفيف ترسانات الأسلحة ومراقبتها، والتعامل العادل مع الشعوب....هذا النظام الذي يتسم بالقدرة على العمل المشترك اجتاز الامتحان الحقيقي في حرب الخليج".[2]

2-عوامل التحول إلى نظام دولي جديد

إن التغير في النظام الدولي لا يحدث فجأة أو بلا مقدمات، بل إن التحول الذي يبدو على السطح فجائيا عادة ما يكون محصلة لسلسلة من التراكمات والتغيرات التي حدثت عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، ومن هنا تبدو أهمية دراسة التحولات والمتغيرات الدولية السابقة التي أسهمت في ميلاد النظام الدولي الجديد.

أ-الثورة الصناعية الثالثة: تعتبر من المدخلات الهامة في تحديد طبيعة هيكل بنية النظام الدولي الجديد، من خلال:[3]

- إعادة تعريف عناصر الدولة، فضلا عن إعادة تعريف بعض المفاهيم الرئيسية مثل: السيادة والأمن والحدود الدولية...الخ.
- تمكين الدول التي تمسك بزمام هذه الثورة على نشر قيمها وأطرها الفكرية وإعطائها طابعا عالميا.
- اتساع الفجوة بين دول الشمال والجنوب ومن ثم زيادة تهميش دول الجنوب، خاصة في ضوء عجز هذه الدول عن استيعاب تلك الثورة أو ملاحقتها أو التكيف مع مخرجاتها.
- إعادة صياغة العلاقات بين الدول الرأسمالية الكبرى على أسس جديدة من التعاون والتنافس.

ب- التحولات في الإتحاد السوفياتي (السابق) وبقية بلدان أوربا الشرقية: إن تبني "غورباتشوف" للبيريسترويكا قد جاء كمحاولة لمواجهة الأزمة البنائية التي بدأ الاتحاد السوفياتي (السابق) يواجهها منذ منتصف السبعينات على الأقل، وهي أزمة شاملة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وجسدت هذه الأزمة ضعف النظام الاشتراكي على

---

[1] نفس المرجع، ص 131.

[2] باتريك هارمان،بربارة ديلكور، **القانون الدولي وسياسة الميكياليين**،ترجمة :أنور مغيث، سرت:الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995،ص ص 31-32.

[3] علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد: عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة عالم الفكر، المجلد23، القاهرة،1991 ، ص ص 57، 58.

التكيف مع المتغيرات المستجدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ونظرا لطبيعة الارتباط التاريخي والسياسي والإيديولوجي بين الاتحاد السوفياتي السابق وبقية بلدان أوربا الشرقية من ناحية، فقد ترتب على تلك التحولات انهيار الأنظمة الشيوعية في هذه الدول وتحلل الهياكل التنظيمية للكتلة الاشتراكية سابقا وهي: الكوميكون وحلف وارسو، وعلى الصعيد الخارجي اتجهت هذه البلدان إلى الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، والسعي إلى الاشتراك في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية[1].

كما أدت التحولات في الاتحاد السوفياتي السابق وبقية أوربا الشرقية إلى انتهاء **المواجهة الإستراتيجية** بين القوتين العظميين والدول الغربية، وبالتالي تم ضع نهاية للحرب الباردة بمعناها التقليدي، فكانت أهم التطورات هي اتفاقية الحد من الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة الأمريكية وما رافقها من تنازلات مقابل لاشيء، بالإضافة إلى تحقيق الوحدة الألمانية وانتهاء السيطرة على أوربا الشرقية في ظل رؤية غورباتشوف بأن:"**أوربا بيتنا المشترك**"[2].

بالإضافة إلى ما سبق، فإن هذه التحولات قد أسهمت في انبعاث **مشكلة القوميات** داخل بعض دول أوربا الشرقية من ناحية وفيما بينها من ناحية أخرى، وقد كانت هذه المشكلة أحد العوامل التي ساهمت في تفتيت الاتحاد السوفياتي السابق، ويوغسلافيا (سبقا)، كما كانت هذه المشكلة عاملا لتفجير صراعات إقليمية بين بعض هذه الدول، في هذا السياق صرح مستشار غورباتشوف "نيكولاي بورتو غالوف"، أكد مساهمة غورباتشوف في إسقاط الأنظمة الاشتراكية، بقوله:" إن تحرير المعسكر الاشتراكي هو من صنع البيريسترويكا"[3].

ج-انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه: في أعقاب انقلاب أوت 1991 الفاشل ضد غورباتشوف دخل الاتحاد السوفياتي كدولة وككيان سياسي مرحلة التفكك والانهيار التدريجي، على إثر اتجاه جمهورياته نحو الاستقلال وقيامها بتشكيل رابطة الكومنولث الجديد على أنقاض الدول القديمة[4].

وقد كان للانهيار الحاد والسريع للاتحاد السوفياتي تأثيراته البالغة على صعيد التوازن الدولي والتوازنات الإقليمية في مناطق عديدة من العالم، فعلى الصعيد الدولي أدى الانهيار السريع للاتحاد السوفياتي إلى تدشين مركز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، ومن ثم أخذت على عاتقها إعادة صياغة النظام الدولي بالشكل الذي يضمن مصالحها في المقام الأول.

أما على المستويات الإقليمية، فقد فقدت بعض دول الجنوب الدعم الاستراتيجي والمساندة السياسية التي كانت تتلقاها من الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى متوازنة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي أصبح هامش الحركة والمناورة محدودا[5].

د-تفاقم الأزمات في دول الجنوب: إن تراجع وتعثر برامج التنمية في العديد من دول الجنوب خلال عقد الثمانيينات، نتج عنها أزمات بنيوية حادة هزت أنظمة هذه الدول ومن أبرز

---

[1] أماني محمود فهمي، تجربة أوربا الشرقية، مجلة السياسة الدولية، عدد 89، 1989، ص ص 91-99.

[2] علي الدين هلال، المرجع السابق،ص 58.

[3] عبد القادر عرابي، المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية ، مجلة المستقبل العربي، العدد 148، 1991،ص 8.

[4] علي عودة العقابي، المرجع السابق، ص 126.

[5] نفس المرجع، ص 128.

المشكلات التي تصاعدت في تلك الفترة، مشكلة الهوية والتكامل القومي، وقد ترتب عليها تصاعد الصراعات ذات الطابع القومي والعرقي والإثني في عديد من الدول، بل إن هناك دولا أصبحت مهددة بالتفتت من الداخل، وهناك أيضا أزمة التنمية الاقتصادية وسوء الأداء الاقتصادي، أضف إلى ذلك مشكلات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وانخراط دول أخرى في مواجهات مسلحة ضد بعضها البعض، كما أن الهياكل والمؤسسات التنظيمية لدول الجنوب عانت بصفة عامة من الهشاشة وضعف الفاعلية.[1]

ه-أزمة الخليج الثانية: إن أزمة الخليج الثانية التي تفجرت في 2 أوت 1991 على إثر احتلال العراق للكويت وما ترتب على ذلك من آثار، مثلت أول تحد حقيقي لبعض مقولات وأسس النظام الدولي الجديد حسبما تتصوره الولايات المتحدة الأمريكية، كما مثلت في الوقت نفسه مدخلا لتثبيت بعض أسس وقواعد هذا النظام[2]، فقد تفجرت الأزمة في فترة الوفاق الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، كما أنها حدثت في سياق تحولات وتغيرات كبرى على صعيد أوربا الشرقية وأوربا الغربية، وكذلك على صعيد الوطن العربي، ومن هنا مثلت محكا لاختبار علاقات الوفاق بين الشرق والغرب من ناحية، ولقدرة ودور الجماعة الأوربية على ممارسة دور سياسي أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ثانية، كما أنها مثلت مدخلا لتعميق اعتماد بعض الأقطار العربية على الخارج من ناحية ثانية[3].

3-هجمات 11 سبتمبر 2001 وتغير الأولويات في العلاقات الدولية:

انعكست أحداث الحادي عشر من سبتمبر بشكل واضح على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المجتمع الدولي ككل، حيث اتخذت السياسة الخارجية الأمريكية من أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة انطلاق من أجل تغيير النظام الدولي، وفي ذلك يرى المفكر الأمريكي البارز "**هنري** كيسنجر" والذي طرح وجهة نظره بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أن هذا الوضع الجديد كشف بأن الولايات المتحدة والدول الكبرى لم تعد تواجه خصما استراتيجيا كما هو متعارف عليه في السابق، ولا يأتي عبر الحدود، بل أصبح الخطر الذي يتعرضون له جميعا إنما يأتي من بعض الخلايا الإرهابية الموجود داخل بلدانهم، مما يعني هذا أن الجغرافيا السياسية سوف تكون محل الارتكاز الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبينما كانت السياسة الأمريكية تتجه نحو الانفرادية في السياسات الدولية سابقا إلا أن تلك الأحداث أقنعت جميع القوى الدولية بأن الإرهاب أصبح العدو الجديد والذي يمثل تهديدا لهم ولا يمكن لآي من تلك القوى مقاومته منفردا دونما اتخاذ قرارات دولية جماعية لمكافحته.[4]

وتأكيدا لما سبق ظهرت العديد من المتغيرات بعد هذه الأحداث إلى يومنا هذا على مستوى العلاقات الدولية يمكن تلخيص بعضها، فيما يلي:

---

[1] علي الدين هلال، المرجع السابق، ص ص 60، 61..

[2] باتريك هارمان،بربارة ديلكور، المرجع السابق، ص32

[3] علي الدين هلال، المرجع السابق، ص ص26-64.

[4] المعتز بالله، السريحين، الإستراتيجيات الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية،مراكش: كلية الحقوق، 2008، ص ص 10، 11.

- عودة بعض المصطلحات التي كانت ضمن حقول العلاقات الدولية والتي كانت تعرف ب**"نظريات العلاقات الدولية"**، نذكر منها استخدام نظرية القوة في العلاقات الدولية واستخدام القوة المفرطة في العلاقات بين الدول خصوصا احتلال أفغانستان والعراق من قبل الولايات المتحدة، بمعنى ما حدث يبرر الوسيلة للولايات المتحدة، حتى ولو أدى ذلك إلى الخروج عن القوانين والأعراف الدولية المعروفة.[1]

- كشفت الأحداث عن ظهور نوعية جديدة من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها أميركا بالدول المارقة والتي تشكل ملاذا للإرهاب[2].

- أعادت الأحداث، الحديث من جديد عن صراع الحضارات كما أشار لذلك **"صمويل هنتنغتون"** من قبل، وتقترب محاور هذا الصراع الحضاري من المفهوم نفسه الذي طرحه، حيث صار الحديث عن انقسام العالم إلى عالم الخير الذي تمثله حضارة الغرب وعالم الشر الذي تمثله بعض الدول العربية والإسلامية المارقة وغيرها من الدول[3]

- تغير إستراتيجية الولايات المتحدة العسكرية التي كانت تتبنى سياسة الردع والاحتواء مع الاتحاد السوفياتي والدول المعادية الأخرى، نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب وتبني سياسة الضربات الوقائية لظهور تهديدات من جانب مجموعات مسلحة، والعمل على توسيع دائرة الحرب لتشمل دولا أخرى غير أفغانستان مع السعي لتشكيل تحالفات عسكرية متعددة الأطراف والتخلي عن سياسة العزلة.[4]

- تقييد بعض قواعد القانون الدولي مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و ذلك بالتدخل في شؤون الدول خاصة لتغيير نظم الحكم فيها بحجة مكافحة الإرهاب، وقد تم التعبير عن هذا التوجه من جانب الأمم المتحدة بإصدار القرار 1368 والذي فوض بموجبه مجلس الأمن الولايات المتحدة لاتخاذ الإجراءات للرد على المعتدين والمسؤولين عن الاعتداء على الولايات المتحدة.[5]

- استقطاب القوى الإقليمية خصوصا في المنطقة العربية مستخدمة في حربها على الإرهاب، وإلا ستواجه تلك الدول عقوبات وتهديدات باستخدام القوة وذلك من خلال قرارات الأمم المتحدة أو من خلال مؤسسات دولية مثل (حلف الأطلسي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، ومجموعة الدول الثمانية الكبرى).[6]

---

[1] *Tarpley, Webster. 9/11 Synthetic Terrorism Made in USA, Washington Dc, 2004.p13.*

[2] نظام بركات، تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي،2004/10/03، ص2، متوفر على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/

[3] نفس المرجع، ص 3.

[4] عبد الرحمان لحرش، المرجع السابق، ص40

[5] نظام بركات، المرجع السابق، ص4.

[6] سميح فرسون، **جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب**، في كتاب العرب والعالم بعد 11 سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 2002، ص200.